لامنافات لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة علا وضع
التسمية فانه عارض فضعف عن تاثير اثنا ولما كان التعبير بالوصفي
مبنيا على شرط تاثير هذا الشبه اختار على التعبير بالمعظم الاكثر
في مقابلة المعنوي وليس الاتيان بهمزة الوصل او بما شبه بحرف لتكون
الكلمة ثنائية فيكون لها نظر عن النظر في الاعراب بالحركات كيد ودم فاشيع
ما نقله البعض عن الطلاوي ودفعه عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع
تحرك الاخر بحركات الاعراب وانما تم الوضعي مع انكار كثير من له تقديما
للحسي او اهتماما به لكونه في مظنة المنع قوله على صورة وضع الحرف المصدر
بمعنى المفعول والاضافة بيانية اي موضوع هو الحرف قوله سبحان السيد
قوله قد وضع على حرف لمز بالتنوين والاضافة على قطع السيد وصل منه الها
قوله في اسمي جئتنا الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف
اليه عن المضاف في الاضافة على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا
للمضاف افاده الرودا في قوله تولك ذكر ذي زيادة الايضاح لا لما قيل من
انه لم يصح التمثيل لان المراد لفظ جئتنا والذي نريد لفظ علم كما سلف
فتكون الثنائية كالثنائي من زيد لا الاسمين لان المراد اسمي مسمى جئتنا
التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا زيد
والتناوب اسمان لا لنفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على ان
ارادة لفظ جئتنا تاتي مع تقدير القول ايضا فلو تم ما قيل لم يتخلص منه
تقدير القول فتامل قوله كمن هذا على مذهب الشاطبي ولو جرى عليه
لقال كا ولا قوله والاصل في وضع الحرف الخ اراد بالاصل الغالب فلا يرد قول
الصرفيين الاصل في كل كلمة ان لا توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم
للطبع قوله او حرفين هما ظن ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير
الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح قوله واعرب
كيد ودم [illegible] كما ادعوه في
التصغير والنسب فاعادوا الياء قبلها واوا في النسب على ما سياتي
فقالوا في التصغير يدية ودمي وفي النسب يدوي ودموي وكذا ادعوه في التثنية

على

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

٨٩

على انه صفة للفظ ولا يصح فيه الجر على انه صفة للمشبه به لان القاعدة
ان التشبيه في المعاني والاستعارة في الالفاظ وقوله للمشبه متعلق
بالمستعار وقوله في النفس متعلق بالمشبه ويصح تعلقه بالمستعار
وقوله المهمون بالرفع على انه صفة ثانية للفظ ويجوز قراءته بالجر
على انه صفة للمشبه به بل استظهره بعضهم لكن يلزم عليه توارد
النعوت المؤدي الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء
غلام زيد الفاضل العالم برفع الاول على انه صفة للمضاف وجر الثاني
على انه صفة للمضاف اليه والمراد بالنفس هنا نفس المتكلم ان كان
حادثا ونفس السامع ان كان قديما كما في الاستعارات الممكنة الواقعة
في التراكيب القرآنية لان تشبيه احد المعنيين بالاخر وملاحظة
العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منظور فيه
لحال من نزل القرآن بلغتهم من حيث ان ذلك كامن في نفوسهم وسليقة
لهم فسقط ما قيل قد يشكل ذلك في التراكيب القرآنية اذ لا يعقل
انه تعالى يشبه احد المعنيين بالاخر ويلاحظ علاقة بينهما ويضمر
في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذكر لازمه مع ان ذلك يستلزم
صفات تختص بالحوادث قوله بذكر لازمه متعلق بالمرموز قوله
من غير تقدير له الخ اي والا لزم الجمع بين الطرفين لان المقدر كالثابت
فكانه مصرح به وقوله في نظم الكلام اي في تركيبه والاضافة للبيان
قوله وذكر اللازم قرينة على قصده الخ لا يخفى عليك الفرق بين
تقدير الشيء في التركيب وبين قصده من التركيب فليس هذا
منافيا لما قبله كما قد يتوهم كما انه ليس منافيا لما تقدم من ان
ذكر اللازم دليل على التشبيه لانه يلزم من دلالته على لفظ المشبه
به المحذوف دلالته على التشبيه فليتامل قوله من غرض الكلام اي

بذكر لازمه من غير تقدير له في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من غرض الكلام

Copyright © King Saud University